

5 تشرين الأول/أكتوبر 2021

رسالة مفتوحة إلى سيادة الرئيس برهم صالح - إبقاء الإنترنت مفتوحة ومؤمنة طوال الانتخابات القادمة وما بعدها

سيادة رئيس جمهورية العراق، سعادة الرئيس برهم صالح

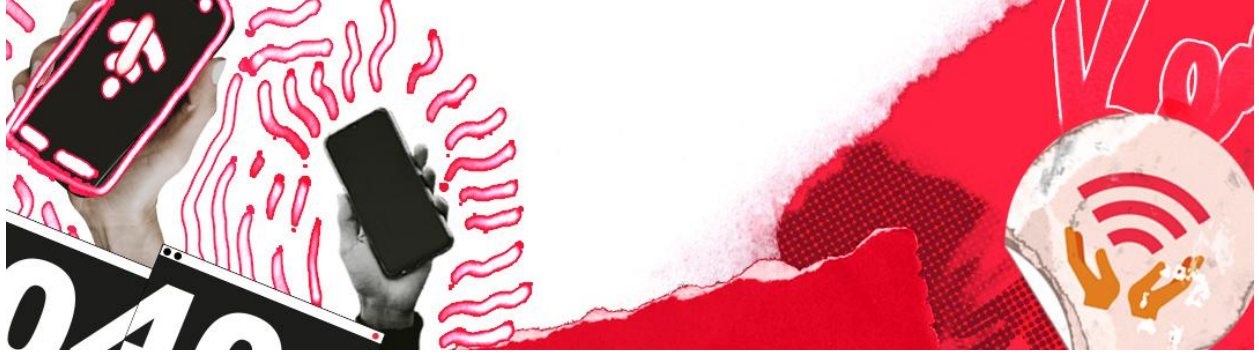
تم إرسال نسخة إلى: رئيس مجلس الوزراء، السيد مصطفى الكاظمي
وزير الاتصالات، السيد أركان شهاب
رئيس جهاز الأمن الوطني العراقي، السيد عبد الغني الأسدي
مستشار الأمن القومي بالعراق، السيد قاسم الأعرجي
رئيس هيئة الإعلام والاتصالات، الدكتور علي المؤيد
المدير التنفيذي لشركة زين العراق، السيد علي الزاهد
المدير التنفيذي لشركة آسيا سيل، السيد عامر الصناع
المدير التنفيذي لشركة كورك تيليكوم، السيد همام عمارة
نائب المدير التنفيذي لشركة ايرثلنك، الدكتور علاء جاسم
باقي مزودي خدمة الإنترنت في العراق

نحن، منظمات المجتمع المدني وأعضاء [ائتلاف مقاومة حجب الإنترنت \(#KeepItOn\)](#) - وهي شبكة تجمع بين أكثر من 240 منظمة من 105 بلد للعمل على إنهاء حجب الإنترنت¹ حول العالم - والموقعين أدناه، نرسل إليكم هذه الرسالة العاجلة لنهيب بكم، سيادة الرئيس، أن تضمّنوا بقاء الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي وكافة قنوات الاتصال الأخرى مفتوحة ومؤمنة ويُمكن الوصول إليها طوال وبعد الانتخابات المقرّر تنظيمها يوم 10 تشرين الأول/أكتوبر في جمهورية العراق.

العراق هو أحد البلدان التي لها تاريخ في فرض عمليات حجب الإنترنت، وكنتيجة لذلك، بقي العراق تحت مراقبة ائتلاف مقاومة حجب الإنترنت وأعين العالم للتأكد من صون حقوق الأشخاص في جميع الأوقات أثناء الانتخابات القادمة.

تلعب الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي دورا حاسما في تعزيز الحوكمة التشاركية ضمن المجتمعات الديمقراطية، حيث أنها توفّر فضاءً للتواصل والنقاشات العامة والتماس المعلومات حول المسارات الانتخابية والمرشّحين إلى جانب [الإبلاغ عن الأحداث والنتائج وتوثيقها](#) فضلا عن مساءلة المسؤولين الحكوميين والمرشّحين السياسيين عن أفعالهم، بما في ذلك الوعود التي قدّموها للشعب. يعتمد الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان ومراقبي الانتخابات والفاعلون من المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على الإنترنت لرصد مسار الانتخابات والإبلاغ عما يجري فيه ومن أجل تيسير شفافية المسار وشموليته وانفتاحه.

¹ يُعرّف حجب الإنترنت على أنه تعطيل متعمّد للإنترنت أو وسائل الاتصال الإلكترونية مما يجعل الوصول إليها غير ممكن أو يجعلها غير صالحة للاستخدام، ويستهدف الحجب مجموعة معينة من الأشخاص أو مكانا محددا ويتم تنفيذه غالبا لفرض السيطرة على تدفق المعلومات. يُمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عبر الرابط التالي: <https://accessnow.org/keepiton>



5 تشرين الأول/أكتوبر 2021

تاريخ العراق في حجب الإنترنت

للعراق تاريخ طويل في حجب الإنترنت خاصة خلال الاحتجاجات الجماهيرية والأحداث السياسية الهامة ويتم ذلك لإخماد الانتقادات والآراء المخالفة التي يتقدم بها العموم. وفي عام 2019، خرج [الآلاف](#) من العراقيين إلى الشوارع في إطار احتجاجات عارمة مناهضة للحكومة على [خلفية](#) ارتفاع نسب البطالة واستشراء الفساد في الحكومة وسوء الخدمات العامة بما فيها انقطاع الكهرباء لأوقات طويلة. وجاء الردّ من السلطات العراقية على الاحتجاجات بفرض حجب للإنترنت بصفة شبه شاملة وإغلاق المكاتب الحكومية. وبعد انطلاق الاحتجاجات ببضع ساعات، قامت السلطات أيضا بتعتيم [فيسبوك](#) و [تويتر](#) و [واتساب](#) و [انستجرام](#) و [تطبيقات أخرى للتواصل الاجتماعي والمراسلة](#). وعلى نحو مشابه في سنة 2018 وعندما احتجّ الآلاف على كثرة البطالة واستشراء الفساد في مدينة البصرة، قامت السلطات العراقية آنذاك [بحجب الإنترنت](#). وفي نفس تلك السنة وخلال انتخابات 2018 وفي حين انتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي دعوات بمقاطعة الانتخابات، تم [تقييد الارتباط بالإنترنت](#) من خلال قطع كابل الاتصالات البحري الذي كان ينقل جزءاً كبيراً من حركة الإنترنت في العراق.

العراق هو [أحد البلدان](#) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعتمد إلى حجب الإنترنت باستمرار أثناء الامتحانات الوطنية لمنع الغش، وهي ممارسة تؤثر على جميع السكان بشكل جزافي. وفي سنة 2018 على سبيل المثال، فرضت السلطات العراقية [عمليات حجب للإنترنت على طريقة حظر الجولان](#) في محاولة منها لمنع الغش أثناء الامتحانات.

ونظرا إلى السوابق المذكورة آنفا، يتابنا القلق بأن يُعطي ذلك للسلطات والمسؤولين الحكوميين رخصة لسوء استخدام نفوذهم لخرق الحقوق الأساسية للأشخاص مثل الحق في حرية التعبير والرأي وحرية التجمع أثناء فترة الانتخابات القادمة.

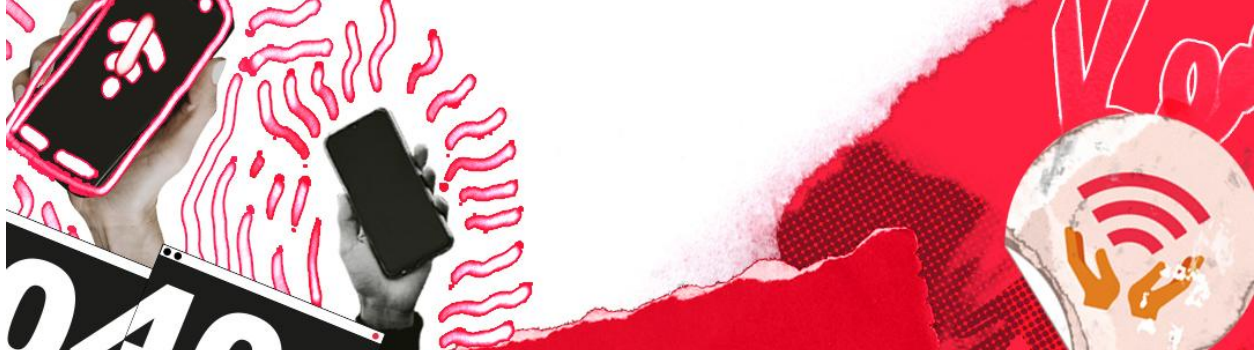
عمليات حجب الإنترنت تؤدي حقوق الإنسان وتُعطلّ خدمات الطوارئ وتشل حركة الاقتصاد

أظهرت الأبحاث أن [حجب الإنترنت والعنف](#) أمران متلازمان. ومن شأن حجب الإنترنت أثناء [الجائحة الفتاكة](#) أن يزيد الطين بلة. إن عمليات حجب الإنترنت تنتهك حقوقاً إنسانية أساسية مثل حرية التعبير والرأي والحق في الوصول إلى المعلومة و [حرية الصحافة](#) وحرية التجمع السلمي. وبما أنها تعطلّ التداول الحر للمعلومات، فإن عمليات الحجب توجّج التوترات القائمة فعلا وتخلق مساحة من الممكن أن تُخفي أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان المحتملة المرتكبة من طرف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

تؤدي عمليات حجب الإنترنت إلى قطع إمكانية الوصول إلى المعلومات الحيوية والحيوية وتلك القادرة على إنقاذ حياة الأشخاص ويحول إغلاق الإنترنت دون الوصول إلى خدمات الطوارئ، مما يجعل المجتمعات المحلية برمتها غارقة في الخوف والارتباك. وقد يؤدي حجب الإنترنت إلى ظهور شعور بعدم الأمان وخاصة في صفوف المجموعات المستضعفة، وقد يحض ذلك على العنف ويُسهّل انتشار كل من المعلومات الخاطئة والمضلّلة. كما تحرم عمليات حجب الإنترنت الناس من المشاركة الفعالة في المسار الانتخابي، وهي قيمة أساسية في أي مجتمع ديمقراطي.

تنافي حجب الإنترنت مع القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان

صادقت الحكومة العراقية على أطر عمل إقليمية ودولية بما في ذلك [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية](#) وهو معاهدة ملزمة قانونياً تنصّ على حماية وتعزيز حرية التعبير والرأي وحرية التجمع وحق الوصول إلى المعلومة على الإنترنت وخارجها.



5 تشرين الأول/أكتوبر 2021

وقد نددت الأمم المتحدة في مناسبات متكررة بعمليات حجب الإنترنت وقد أكد [الخبراء وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة](#)، بمن فيهم الأمين العام، بصفة رسمية أن "آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعتبر أن عمليات حجب الإنترنت الشاملة والإغلاق والتعتيم العشوائي للخدمات تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان".

يجب على شركات الاتصالات احترام حقوق الإنسان

بموجب [المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان](#) والخطوط الإرشادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات، تقع على عاتق شركات الاتصالات والأعمال التجارية مسؤولية احترام حقوق الإنسان والوقاية أو التخفيف من الأضرار المحتملة ومعالجة أي أضرار سببها أو ساهموا في تسببها. "على الدول اتخاذ خطوات إضافية للحماية من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها المؤسسات التجارية التي تملكها الدولة أو تسيطر عليها".

وبالتالي، فإن شركات الاتصالات ومزودي خدمة الإنترنت في العراق، بما في ذلك على وجه الخصوص، زين العراق وآسيا سيل وكورك تيليكوم وإيرتلنك وجميع مزودي خدمات الإنترنت في العراق، يتحملون مسؤولية دعم حقوق الإنسان واحترامها من خلال توفير وصول عالي الجودة ومفتوح وآمن إلى الإنترنت وأدوات الاتصال الرقمي طوال فترة الانتخابات وما بعدها. لا يجب أبدا السماح لإغلاق الإنترنت - سواء في العراق أو في دول أخرى - بأن يصبح الوضع الطبيعي الجديد، كما نشجع الشركات العراقية على إدماج هذه الممارسات الفضلى لمواجهة عمليات الرقابة وتعطيل الشبكات.

التوصيات

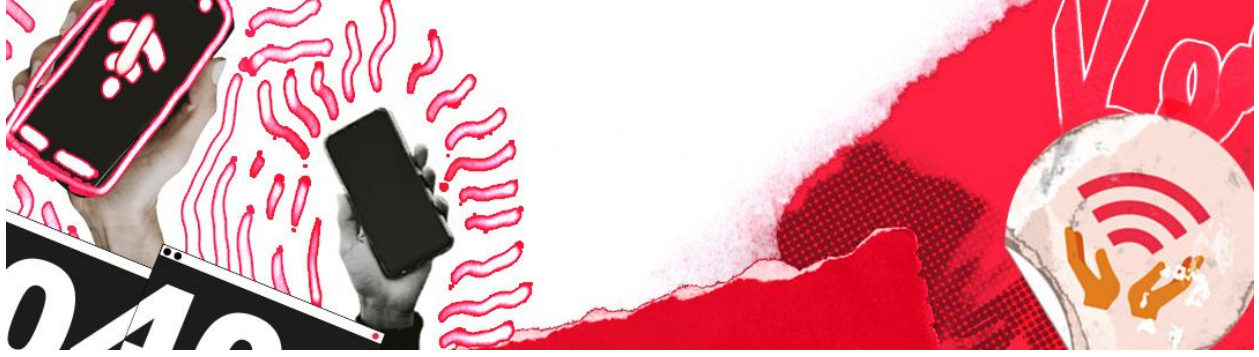
بصفتنا منظمات تؤمن بقوة الإنترنت كعامل تمكيني لجميع حقوق الإنسان الأخرى، فنحن على ثقة من أن الوصول إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية ومنصات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول أثناء الانتخابات في العراق له القدرة على تعزيز الشفافية والشمولية في الانتخابات المقبلة إلى جانب ضمان المشاركة الفعالة للمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين.

نطلب منكم بكل احترام التأكيد مما يلي بالنظر إلى المناصب الهامة التي تتقلّدونها:

1. ضمان الوصول الكامل إلى الإنترنت على الصعيد الوطني والامتناع عن الحظر التعسفي للوصول إلى منصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وواتساب وتيليغرام وفيسبوك والمواقع الإلكترونية لوسائل الإعلام طوال فترة الانتخابات وما بعدها.

2. طمأنة الشعب العراقي علنا أن الإنترنت وجميع منصات الاتصال الرقمي الأخرى ستظل مفتوحة وشاملة وآمنة ويسهل الوصول إليها في جميع أنحاء العراق طوال فترة الانتخابات وما بعدها.

3. مطالبة جميع مزودي خدمة الإنترنت في العراق بتمكين الجميع من الوصول إلى إنترنت عالية الجودة وآمنة وشاملة وغير مقيدة طوال فترة الانتخابات وما بعدها.



5 تشرين الأول/أكتوبر 2021

4. وأخيراً، مطالبة جميع مزودي خدمة الإنترنت بإبلاغ مستخدمي الإنترنت بأي اضطرابات محتملة واتخاذ جميع الخطوات المعقولة لإصلاح أي أعطال من المحتمل أن تؤثر على جودة الخدمة التي يتلقاها المستخدمون.

مع أطيب تحياتنا

المنظمات

اكساس ناو	(AID) مبادرة المناصرة من أجل التنمية
(Last Mile4D) منظمة لاست مايل فور دي	المؤسسة الأفريقية للبيانات المفتوحة وأبحاث الإنترنت
معهد التنوع الإعلامي - أرمينيا	(AODURF)
(MFWA) المؤسسة الإعلامية لغرب أفريقيا	أذربيجان إنترنت ووتش
منظمة الإعلام هام للديمقراطية	منصة باريدو الصومالية
(Miaan) مجموعة ميان	منظمة بودي ودانا
(OXCON) أوكسكون، المملكة المتحدة	حركة تعبير تنزانيا
(OONI) المرصد المفتوح لقياس التدخل بالشبكة	منظمة القضية المشتركة زامبيا
منظمة حملة العدالة	جمعية الحاسبات والمعلومات - تنزانيا
جمعية القلم الأمريكية	منظمة الحقوق الرقمية بكشمير
(PIN) مبادرة باراداييم	(EFF) مؤسسة التخوم الإلكترونية
مركز القلم في العراق	فريدم هاوس
تصنيف الحقوق الرقمية	(Global Voices) منظمة الأصوات العالمية
حملة الحق في المعرفة	منظمة أفكار تتجاوز الحدود
(SMEX) منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي	مركز معلومة للبحث والتطوير - العراق
(SOAP) منظمة سوب	مركز ملبورن ضمن جمعية القلم الدولية
(Sassoufit) مجموعة ساسوفيت	(مجتمع حماية الإنترنت (روسيا
(Shaquqyan) منظمة شاقوقيان للثقافة والتنمية	منظمة إنترنت بلا حدود
(Ubunteam) أوبونتيم	(الشبكة العراقية للإعلام المجتمعي (شبكة أنسم
ويكيبيديا فرنسا	المنتدى الاجتماعي العراقي
(YODET) المنظمة اليمنية للتنمية والتبادل التكنولوجي	(Kijiji Yeetu) منظمة كيجيجي ييتو - كينيا
مؤسسة زينة	

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:

فيليسيا أنتونيو | felicia@accessnow.org | مسؤولية على المناصرة وقائدة لانتلاف #KeepItOn |